يزال يشعر بنفس الوقت في انه حصل على مردود مرتفع عسكريا . وهذا الشعور هو الذي يدفعه باستمرار لقبول مزيد من التضحيات .

ردود الفعل في اسرائيل

في كل مرة تقدم الحكومة الاسرائيلية على تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة معينة ، تحدث انقسامات كبيرة في الرأي داخل اسرائيل بين مؤيد ومعارض . وتعكس عادة هذه الآراء المتباينة الخلافات بين الاحزاب السياسية واصحاب الفعاليات في قطاعات الاقتصاد المختلفة وحتى الخلافات الاكاديمية بين اساتذة الجامعة العبرية والخبراء الاقتصاديين في الحكومة الاسرائيلية .

ويبدو من تتبع أقوال الصحف الاسرائيلية في الاسابيع التي تلت قرار التخفيض ان هنالك معارضة شديدة تجاه القرار المشار اليه . وقد جاء في « الجيروسليم بوست »(١) ان الهستدروت وجمعية الصناعيين وبعض زعماء « جاحال » عارضوا بشدة اي تخفيض للعملة الاسرائيلية في هذا الظرف قبل أن تتخذ الحكومة الاسرائيلية قرارها . ويمكن تلخيص وجهة نظر هذا الفريق بأنه ما دام الاقتصاد الاسرائيلي في حالة عمالة كاملة ، وما دام التخفيض سيؤدي حتما الى ارتفاع معظم اسعار السلع المستوردة والمنتجة محليا والتي تتألف من مواد اولية مستوردة ، وبما ان هنالك امكانية كبيرة لزيادة الضرائب فان الاضرار المترتبة على عملية التخفيض تفوق المزايا المتوقعة .

ويرد وزير المالية ، سابير ، على هؤلاء بأن الحكومة لن تزيد في معدل الضريبة كما انها قررت فرض رقابة مشددة على اسعار كثير من السلع الاستهلاكية باستثناء السلع الاساسية مثل الخبز والبيض والسكر والحليب التي سمحت برفعها على اساس ان اكثرها مستورد من الولايات المتحدة . وتؤكد مصادر الحكومة ان الزيادة في الاسعار ستكون في حدود ١٢ ٪ حتى نهاية العام وانها لن تسمح بأن تتغلب العوامل المضادة على الهدف من تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية .

وكانت ردة الفعل الاولى للتخفيض ان بادر المستهلكون الى شراء المزيد من السلع الاستهلاكية تحسبا لاي ارتفاع مفاجيء ، كما ان كبار التجار الذين تمكنهم احوالهم المادية من المضاربة عمدوا الى تخزين سلع استهلاكية للاستفادة من ارتفاع الاسعار المرتقب. اما العمال الذين سيتحملون العبء الاكبر من ارتفاع الاسعار الذي يؤدي بالتالي الى انخفاض دخولهم الحقيقية فانهم يحاولون امتصاص الزيادة في الاسعار عن طريق المطالبة بزيادة الاجور . ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية هي المستفيد الاكبر من التخفيض المشار اليه . فقد اوردت صحيفة « عال همشمار »(٢) احصائيات عن حساب الارباح والخسائر بالنسبة للحكومة الاسرائيلية وهي (الارباح) على النحو التالي: ٤٠٠ مليون ليرة من زيادة الرساميل الى اسرائيل ، ١٥٠ مليون ليرة من زيادة الدخل من الجمارك والتعرفة المفروضة على الواردات ، ٦٠ مليون ليرة نتيجة لزيادة حجم الصادرات ، ٥٠ مليون ليرة ضرائب اضافية ، ٣٠ مليون ليرة من بنود مختلفة في الميزانية ، والمجموع ٦٩٠ مليون ليرة .

ومقابل هذه العوائد ، هنالك مصاريف اضافية نتيجة لعملية التخفيض على النحو التالي: ٢٥٠ مليون ليرة فرق ثمن أسلحة ومعدات مستوردة من الخارج ، ١٢٥ مليون ليرة فرق سداد الديون الداخلية والخارجية المرتبط على دفعها بالليرة الاسرائيلية ، ١٢٥ مليون ليرة فرق ثمن مشتريات الحكومة من الداخل ، ٦٠ مليون ليرة مساعدات لذوي الدخل المحدود لامتصاص جزء من ارتفاع الاسعار ، ٤٠ مليون ليرة متفرقات من بنود مختلفة في الميزانية ، والمجموع ٦٠٠ مليون ليرة .

---

١ ــ الجروسليم بوست ، عدد ٥٦٤ تاريخ ٢٤ اغسطس ١٩٧١ .

٢ ــ العدد ٨٥٦١ ، تاريخ ٢٦ اغسطس ، ١٩٧١ .